



المدير الإقليمي لدول "التعاون" والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عصام أبو سليمان في لقاء خص به "الأنباء": الصندوق السيادي يدعم الاقتصاد أمام تقلبات النفط

«البنك الدولي» للكويت: أسعار النفط المرتفعة فرصة لتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية

أجرى اللقاء: علي إبراهيم

أكد المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، عصام أبو سليمان، أن الكويت محظوظة بنوافر صندوق الثروة السيادي (احتياطي الأجيال القادمة)، وبالمكاسب المباشرة التي تحققت بفضل أسعار النفط. ما يسمح بتنفيذ الإصلاحات التي ستعود بالنفع على الشعب الكويتي على المدى الطويل وتحميه من تقلبات الطلب على النفط وأسعاره. وقال أبو سليمان في لقاء خص به «الأنباء»: ينبغي أن تؤدي المكاسب النفطية الحالية دوراً مهماً في تمويل التحول السريع للإصلاحات وتكييفها. إذ تبرز حاجة ماسة إلى إصلاحات تستهدف تنمية القطاع الخاص ونموه واستحداث فرص عمل. إلا أنه أشار في الوقت ذاته إلى أن الأصول المالية الكبيرة تدعم المرونة الاقتصادية للكويت، ولكن لا يمكن لهذه الأصول وحدها أن تحل محل الإصلاحات المالية والهيكلية التي من شأنها أن تلغي مخاطر تقلبات أسعار النفط. وانخفاض الطلب على النفط في المستقبل.

ولفت إلى أن القطاع النفطي يساهم بماكثر من 85٪ من الإيرادات المالية و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكل تحدياً رئيسياً يجب معالجته في خطة التنمية الوطنية الجديدة للكويت 2035. خصوصاً أن الجهود العالمية تشكل تحدياً خطيراً للطلب على النفط على المدى المتوسط إلى الطويل، نتيجة الانتقال إلى الانبعاثات الصفرية الصافية، وبالتالي الابتعاد عن الوقود الأحفوري، وسيكون لذلك أثر عميق على الاقتصاد الكلي في الكويت، ولاسيما على الاستدامة المالية والخارجية.

وأشار إلى أن الاقتصاد الكويتي سيتعافى تماماً من الآثار الاقتصادية لاجحة كورونا بنهاية هذا العام، مبيناً في الوقت ذاته أن القطاع النفطي يعتبر المحرك الرئيسي وراء هذا التعافي، وإلى تفاصيل اللقاء:



- الأصول المالية الكبيرة للكويت تدعم مرونتها الاقتصادية.. ولكن لا يمكن أن تحل محل الإصلاحات
- خطة التنمية الثالثة 2020-2025 أطلقت لتحقيق أهداف التنوع.. إلا أن تنفيذها لا يزال بطيئاً

تتمتع الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بإمكانية تحقيق مكاسب كبيرة من التحول إلى نموذج النمو الأخضر، إذ من شأن النمو الأخضر، أو التحول نحو أنظمة طاقة نظيفة أن يعزز اقتصادات الخليج ويسرع جهود التنويع، ونظراً لقدرة المنطقة على إنتاج طاقة متجددة بتكلفة رخيصة للغاية من خلال مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يمكنها أن تصبح رائدة في الطاقة المتجددة، إذ تعتبر أن استراتيجية النمو الأخضر من شأنها أن تستحدث أيضاً ملايين الوظائف الجديدة في مجال العلوم والتقنيات الجديدة، الأمر الذي يعد مثالياً للشباب المثقف في دول مجلس التعاون الخليجي الذي سيصل إلى سوق العمل في العقود القادمة، ومن خلال اللوائح والسياسات والاستثمارات الصحيحة، وكثير منها هو بالفعل قيد التطوير أو يجري التخطيط له، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتمتع باقتصادات أقوى وأكثر استدامة تولد وظائف مجزية لشبابها، وحماية كوكب الأرض في الوقت عينه.

ما تقيمكم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وما الذي تحتاج ليكون دورها فعالاً؟

المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموماً من أبرز العوامل المساهمة في النمو واستحداث الوظائف، لكن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة هو أحد القطاعات الرئيسية التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة التي نتجت عن جائحة كورونا ليس فقط في الكويت، ولكن على مستوى العالم، وعندما عانت الكويت من الصدمة المزوجة للجائحة، واعترافاً منها بالدور المهم الذي يلعبه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، سارعت السلطات الكويتية إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض ميسرة وطويلة الأجل من صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية، كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الصدمة بنموذج بمعدل فائدة 2,5٪ كحد أقصى وخفض ترجيحات المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة (من 75٪ إلى 25٪) في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر لتحديد كفاية رأس المال، وتبين هذه التدابير بوضوح التزام الحكومة الكويتية بتنمية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كيف يمكن للنمو الأخضر أن يعزز أهداف التنوع في دول مجلس التعاون الخليجي والكويت؟ وأين تكمن الفرص؟

هناك جانبان لهذه المسألة، الأول وهو المعروف جيداً بتعلق الطريقة التي يمكن أن تساهم فيها دول الخليج في التحول من خلال تقليل انبعاثات الكربون، وجميع دول مجلس التعاون الخليجي هي من بين الدول العشر الأولى من حيث نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة، أما الجانب الثاني فهو غير معروف بشكل جيد ويتعلق بالفائدة المحتملة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من الانتقال إلى نموذج النمو الأخضر. وأظهرت هذه الدول بالفعل أنه يمكنها أن تنتج أرخص طاقة شمسية في العالم من خلال مشاريع قياسية في الإمارات وقطر والسعودية، وتنتج هذه البلدان الكهرباء المتجددة بتكلفة أرخص بـ30٪ من المحطات التي تعمل بالفحم، ويبدو أن التكنولوجيا تتحسن بشكل تدريجي ومن المرجح أن تكون أرخص في المستقبل. ونرى أن الاستثمار في النمو الأخضر، بما في ذلك الطاقة المتجددة (بشكل رئيسي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، والهيدروجين النظيف وتطوير المهارات الخضراء المصاحبة يمكن أن يعزز نمو الإنتاجية بما يؤدي إلى معدلات نمو تتراوح بين 7 و10٪ سنوياً، وسيشمل هذا المسار أيضاً صناعات الألواح الشمسية أو ابتكار وسائل نقل تعتمد على الطاقة النظيفة) التي من شأنها أن تساعد على زيادة تنوع اقتصاداتها وزيادة الصادرات غير النفطية.

هل هناك فرصة مواتية من زيادات أسعار النفط؟

يجب على السلطات الاستفادة من المكاسب النفطية الحالية لتسريع التحول الهيكلي من أجل زيادة تنوع حصة القطاع الخاص في الاقتصادات وتوسيعه، وتضع التوقعات العالمية المتشائمة والمخاطر على المدى القريب المرتبطة بأسواق النفط جهود التنوع على رأس الأولويات، إذ لا تزال المنطقة تعتمد بشدة على السلع الأساسية، حيث يمثل القطاع النفطي أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الخليج ويولد أكثر من 50٪ من العائدات المالية وعائدات الصادرات، وتتمتع أسعار النفط المرتفعة بضغط على دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز نموذج التنوع على المدى المتوسط والبعيد، كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الصدمة بنموذج بمعدل فائدة 2,5٪ كحد أقصى وخفض ترجيحات المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة (من 75٪ إلى 25٪) في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر لتحديد كفاية رأس المال، وتبين هذه التدابير بوضوح التزام الحكومة الكويتية بتنمية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ما تأثير النمو الأخضر على الكويت؟

هل هناك فرصة مواتية من زيادات أسعار النفط؟

يجب على السلطات الاستفادة من المكاسب النفطية الحالية لتسريع التحول الهيكلي من أجل زيادة تنوع حصة القطاع الخاص في الاقتصادات وتوسيعه، وتضع التوقعات العالمية المتشائمة والمخاطر على المدى القريب المرتبطة بأسواق النفط جهود التنوع على رأس الأولويات، إذ لا تزال المنطقة تعتمد بشدة على السلع الأساسية، حيث يمثل القطاع النفطي أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الخليج ويولد أكثر من 50٪ من العائدات المالية وعائدات الصادرات، وتتمتع أسعار النفط المرتفعة بضغط على دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز نموذج التنوع على المدى المتوسط والبعيد، كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الصدمة بنموذج بمعدل فائدة 2,5٪ كحد أقصى وخفض ترجيحات المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة (من 75٪ إلى 25٪) في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر لتحديد كفاية رأس المال، وتبين هذه التدابير بوضوح التزام الحكومة الكويتية بتنمية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ما تأثير النمو الأخضر على الكويت؟



وأسعاره.

هل هناك فرصة مواتية من زيادات أسعار النفط؟

يجب على السلطات الاستفادة من المكاسب النفطية الحالية لتسريع التحول الهيكلي من أجل زيادة تنوع حصة القطاع الخاص في الاقتصادات وتوسيعه، وتضع التوقعات العالمية المتشائمة والمخاطر على المدى القريب المرتبطة بأسواق النفط جهود التنوع على رأس الأولويات، إذ لا تزال المنطقة تعتمد بشدة على السلع الأساسية، حيث يمثل القطاع النفطي أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الخليج ويولد أكثر من 50٪ من العائدات المالية وعائدات الصادرات، وتتمتع أسعار النفط المرتفعة بضغط على دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز نموذج التنوع على المدى المتوسط والبعيد، كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الصدمة بنموذج بمعدل فائدة 2,5٪ كحد أقصى وخفض ترجيحات المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة (من 75٪ إلى 25٪) في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر لتحديد كفاية رأس المال، وتبين هذه التدابير بوضوح التزام الحكومة الكويتية بتنمية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

هل ترى أن ارتفاع أسعار النفط يشكل عاملاً آمناً للاقتصاد الكويتي؟

نظراً لاعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط، فإن ارتفاع أسعاره أمر مرحب به، ومن هذا المنطلق ولأسباب عينية، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زيادة مستويات الضعف وعدم اليقين في الاقتصاد، وهو ما شهدناه بشكل مباشر قبل وأثناء الجائحة وفي أعقابها خلال 2020. ويمثل القطاع النفطي أكثر من 85٪ من الإيرادات المالية و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكل تحدياً رئيسياً يجب معالجته في خطة التنمية الوطنية الجديدة للكويت 2035.

وستشكل الجهود العالمية لتحدياً خطيراً للطلب على النفط على المدى المتوسط إلى الطويل، نتيجة الانتقال إلى الانبعاثات الصفرية الصافية، وبالتالي الابتعاد عن الوقود الأحفوري. وسيكون لذلك أثر عميق على الاقتصاد الكلي في الكويت، ولاسيما على الاستدامة المالية والخارجية، إذ تم إطلاق خطة التنمية الثالثة 2020-2025 لتحقيق أهداف التنوع ولكن التنفيذ لا يزال بطيئاً، غير أن الكويت محظوظة حتى الآن بنوافر صندوق الثروة السيادية وبالمكاسب المفاجئة التي تحققت بفضل أسعار النفط التي من شأنها أن تسمح بتنفيذ الإصلاحات التي لا شك في أنها ستعود بالنفع على الشعب الكويتي على المدى الطويل وتحميه من تقلبات الطلب على النفط

دول الخليج.. مراكز نفوذ الطاقة المتجددة

قال عصام أبو سليمان «مثلما كانت دول التعاون مراكز نفوذ للنفط والغاز على مدى السنوات الـ50 الماضية، كذلك يمكن أن تصبح مراكز قوة للطاقة المتجددة في السنوات الـ50 المقبلة، ويمكن لها أن تستفيد بشكل أكبر من هذا الدور من خلال تبادل التقنيات والخبرات، والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي من خلال لعب دور محوري في التحول الأوسع الذي يمكن أن يسمح بإنشاء سوق كهرباء متصلة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكنها أيضاً تبادل الكهرباء مع أفريقيا وأوروبا وآسيا، وقد بدأنا نرى مؤشرات حول انطلاق هذا المسار من خلال المبادرة الخضراء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأسواق العربية المشتركة للكهرباء، وربط السكك الحديدية ومشاريع مماثلة».

في رأيكم، ما نقاط القوة التي تتمتع بها الكويت وتشكل عامل جذب للمستثمرين الأجانب؟ تدعم الأصول المالية

جمعية الوفرة التعاونية ALWAFRA CO-OP SOCIETY

طرح أنشطة للاستثمار

تعلن جمعية الوفرة التعاونية عن طرح النشاط التالي للاستثمار من قبل الغير، بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (6126) المؤرخة في (2022/10/26 م) طبقاً للجدول كالتالي:

م	النشاط	الرقم الألي	الموقع والعنوان	القيمة الاستثمارية	المساحة
1	صيدلية	21290684	قطعة: 003 شارع: 400 مبنى: 00 طابق: 00 المنطقة: الوفرة الجديدة المحل: 07	3000 د.ك	51.80 م ²

- وذلك وفقاً للشروط التالية:
1. يعتبر نموذج الإعلان، ونموذج الإقرار والتعهد والمستندات المطلوبة جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط ومستند مرافق لشروط المزايدة.
 2. أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص، ولديه ترخيص تجاري مطابق لنشاط الرخصة المطلوبة سارية المفعول، تقدم مع المستندات المطلوبة، وأن يكون مزاولاً فعلياً للنشاط، من خلال وجود عمالة فعلية على الرخصة المقدمة، كما يجب أن يكون الترخيص التجاري معتمد من الجمعية، والمراقب الإداري بعد التدقيق، والتأكد من مطابقة النشاط المطروح، كإجراء وجودي قبل شراء الكراسة، حسب القرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني.
 3. يقدم الطلب على كراسة الشروط لطلب استثمار النشاط، والموقعة من رئيس الجمعية والمختومة بختم الجمعية، على كل صفحة، مقابل مبلغ (250 د.ك) مائتان وخمسون ديناراً فقط، وغير قابلة للرد، وذلك اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق (2022/11/9م) إلى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق (2022/11/22م). يتم تعبئة البيانات في استمارة طلب استثمار في الجدول المخصص لبيانات الجمعية طباعة، وليس بخط اليد من قبل الجمعية.
 5. يتم تعبئة استمارة النشاط في الجدول المخصص لبيانات المستثمر، وكذلك في نموذج الإقرار والتعهد من قبل مقدم الطلب وللنشاط المطلوب، ويقدم في ظرف مغلق، ويكتب على الطرف من الخارج: اسم النشاط وموقعه على كل عطاء، دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى.
 6. يلتزم مقدم العطاء بتقديم شيك مصدق واحد، بمبلغ (250 د.ك) مائتان وخمسون ديناراً كويتي فقط، باسم الشركة أو المؤسسة المقدمة للاستثمار، وذلك كتأمين أولي يتم استرداده في حالة عدم الفوز فقط، مع مراعاة أن هذا المبلغ لا علاقة له بمبلغ التأمين على المحل المستثمر عند التعاقد.
 7. سوف يتم اختيار المتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية، على أن يقدم الدعم بشيك مصدق واحد، باسم الشركة أو المؤسسة المقدمة للاستثمار فقط، مع مراعاة ألا يقل الدعم عن (1000 د.ك) ألف دينار كويتي فقط، وذلك حسب القرارات الوزارية بشأن تنظيم العمل التعاوني.
 8. باستثناء الشيك المصدق بقيمة التأمين الأولي، والشيك المصدق بقيمة الدعم المقدم، يمنع وضع أي شيك آخر في الظرف، وسيتم استبعاد الظرف المخالف.
 9. تودع أظرف الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولى - الدائري الرابع) من يوم الأربعاء بتاريخ (2022/11/9م) لغاية يوم الثلاثاء بتاريخ (2022/11/22م) الساعة (9:00) صباحاً حتى الساعة (3:00) ظهراً.
 10. يجب على من يقع عليه الاختيار عن المحل المعلن عنه، مراجعة إدارة الجمعية، خلال مدة زمنية أقصاها أسبوعين من تاريخ صدور كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية، بترسية المحل على الفائز، وذلك لاستكمال الإجراءات وتوقيع عقد الاستثمار، وفي حال تأخر الجمعية باستدعاء الفائز يتم مراجعة إدارة التنمية التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية بمجمع الوزارات بمنطقة المرقاب للاستفسار.
 11. تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بقانون رقم 118 لسنة 2013 بشأن الجمعيات التعاونية وكافة القوانين والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن.
 12. يتم الإعلان في أربع صحف رسمية تحددها الوزارة، على أن لا تقل مساحة الإعلان عن ربع صفحة، بالإضافة إلى التواصل الاجتماعي الخاص بالجمعية.

رئيس مجلس الإدارة